المرفق السادس

بيان ممثل البلد المضيف في الجلسة الأولى للجمعية المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

١ - في السنتين اللتين انقضتا منذ دخول النظام الأساسي حيز النفاذ، أُحرز قدر لافت للنظر من التقدم، مما يبين قدرة المجتمع الدولي على العمل بصورة فعالة ومتماسكة.

٢ - وعندما بدأت المحكمة عملها في الأول من تموز/يوليه ٢٠٠١، لم تكن لديها ميزانية متفق عليها ولا موظفون لتنفيذ السياسات. وأمكن سد الفجوة بتشكيل فريق متقدم ممول بوسائل أخرى بالتعاون مع البلد المضيف. والآن، وبعد أكثر من سنة، نجد مبنى ''آرك'' الذي توجد به المحكمة في لاهاي يموج بالنشاط.

٣ - ورغم أننا يجب ألا ننفق من الوقت ما هو أكثر من اللازم في تهنئة أنفسنا، فإننا سنكون مقصرين إذا لم نسلط الضوء على دوركم وقيادتكم، يا سيدي الرئيس. إنه لمما يشرف هولندا أن تعمل معكم.

٤ - وبالمثل، فإن العلاقة العملية والمثمرة التي قامت بين هولندا والمحكمة منذ البداية قد تعززت بدرجة أكبر منذ تولي كبار مسؤولي المحكمة مناصبهم. ومع وصول الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم جميعا إلى لاهاي، أصبح بمقدور المحكمة أن تقدم للعالم وجها موحدا، وأن تتكلم بصوت واحد حقا. كما يمكنها الآن أن تتصل بالبلد المضيف بصورة فعالة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، تشرفت بتقديم إحاطة مفصلة للجلسة العامة للمحكمة وللمدعي العام عن آخر تطورات العمل الذي تم إنجازه قبل وصولهم، وعن مقترحاتنا لمواصلة العمل.

٥ - وقد أقمت مع رئيس قلم المحكمة بنجاح أسلوب عقد اجتماعات ثنائية أسبوعية لتنسيق المسائل اليومية. وسنستمر في ذلك طالما استمر العمل لتحسين المقر المؤقت للمحكمة، وتوفيقه مع احتياجاتها. كما أن مسائل من قبيل الاحتجاز، والأمن، والبروتوكول، واتفاق المقر مطروحة بصورة منتظمة على جدول الأعمال.

٦ - وأود أن اغتنم هذه الفرصة لإطلاع الجمعية على بعض المسائل التي تعكف عليها هولندا.

٧ - وإنني أشدد مرة أخرى على أهمية التعاون الوثيق وخطوط الاتصال المفتوحة بين المحكمة وهولندا. ويسعدني بالغ السعادة أن تعهداتنا ونوايانا الطيبة كانت متبادلة. فقيام هذه المنظمة العالمية كان أمرا فريدا من نوعه. ولم تكن هناك أية سوابق لذلك. ونحن ندخل معا أرضا جديدة لم يسبقنا إليها أحد.

٨ - وتوخي الشفافية في كافة الأمور أمر يتسم بأقصى قدر من الأهمية في علاقة هولندا بالجمعية أيضا. فالمحكمة تنتمي إلينا، ويجب أن نبنيها معا كمسؤولية مشتركة. وسأكون على الدوام موجودا لتوفير أية معلومات يحتاجها أي منكم.

٩ - كما أبلغتكم المحكمة، فإن كثيرا من مشاريع المقر المؤقت قد اكتملت أو لا يزال العمل جاريا فيها. ونحن نعمل وفقا لجدول زمني صارم، مما قد يتسبب في بعض الأوقات بصورة لا مهرب منها في قدر من الإرباك للمحكمة. فكثير من الاحتياجات التي حددتها المحكمة تتطلب حلولا مصممة لها على وجه التحديد، ومن بينها التدابير الأمنية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وإعادة توصيل الأسلاك للمباني بشكل كامل يعتمد على أحدث التكنولوجيات.

١٠ - وقد وافقت هولندا على تشييد قاعة متعددة الاستخدامات في المقر المؤقت، لكي تستخدم كقاعة للدائرة التمهيدية وكغرفة اجتماعات على حد سواء. وقد توسع هذا المشروع ليشمل تركيب أجهزة أمنية، وتوفير إمكانية وصول الجمهور والمعوقين، وكبائن للمترجمين الشفويين، وتركيبات سمعية بصرية.

١١ - وتصميم القاعة الرئيسية للمحكمة أصبح جاهزا، وبدأت أعمال تشييدها. وستكون إضافة جوهرية وبارزة للمبنى الحالي. وتم تصميم قاعة المحكمة الرئيسية بالتعاون الوثيق مع مسؤولي المحكمة. وستشمل مرافق واسعة لوسائط الإعلام، ومكتبة، وزنازين لاحتجاز المتهمين، ومدخل للشهود محاط بوسائل الحماية، وغرفة محصنة. وسيتم تشييد 'هيكل' لقاعة كاملة ثانية، تكملها المحكمة في وقت لاحق على نفقتها، إذا ما نشأت حاجة لذلك. وأتوقع أن تصبح قاعة المحكمة الرئيسية جاهزة بحلول صيف ٢٠٠٤.

١٢ - واسمح لي، سيدي الرئيس، أن أضيف القليل عن المقر الدائم وموقعه في لاهاي. فخلال العام الماضي، وضع مدير المشروع المعماري في الفريق التابع لي ومستشارو دائرة المباني الحكومية عندنا، إلى جانب خبراء من المحكمة ومن جهات أخرى، تصميم مفصل لتشييد المقر الدائم. وتم إنجاز ذلك توقعا لوصول مسؤولي المحكمة، الذي يجب أن يتولوا الدور القيادي في متابعة هذه العملية البالغة الصعوبة والتعقيد، ووضعها في صورتها النهائية. والتصميم جاهز الآن لقراءته قراءة أولى كاملة واستعراضه من جانب المحكمة. ويجب على المحكمة أن تقرر كيفية مواصلة تفصيل التصميم والأجزاء التي تحتاج إلى تفصيل فيه. ويبدو لي أن هذا هو أحد المواضيع البالغة الإلحاح التي يتعين الإدارة العليا للمحكمة أن تعالجها. فالعمل الذي اكتمل بالفعل لا بد من الموافقة عليه قبل أن تقدمه المحكمة إلى الجمعية لإقراره والبدء في قبول عروض المهندسين المعماريين الدوليين. وإننا نتفق مع المحكمة على أن من

الأهمية أن نتوخى الدقة أكثر من أن نتصرف في تعجل. غير أنني آمل أن تتمكن المحكمة، بمساعدتنا، من بدء إجراء تقديم العطاءات التنافسية في عام ٢٠٠٤. وعلى أساس الاحتياجات الناشئة عن عبء العمل الذي تتوقعه المحكمة حاليا، فإننا نقدر أن تكاليف المقر الدائم لن تقل عن ٣٠٠ مليون دولار. وتشمل هذه الاحتياجات مساحات مكاتب لـ ٢ ٠٠٠ موظف، وقاعات للمحكمة، ومرافق للاحتجاز، ومكتبة، وأماكن للجمهور، ومرافق للتخزين، وقاعات للسجلات والاستقبال.

١٣ - اسمح لي أن أتحدث قليلا عن المقر الدائم. فقد اتخذ قرار بشأن موقعه عام ١٩٩٩ على أساس البيانات المتوفرة في ذلك الوقت. ولكن مع ازدياد فهمنا لطبيعة المحكمة والمتطلبات المعقدة التي تحتاجها في المباني، فإن هناك إمكانية متزايدة لأن يفي الموقع بكثير من احتياجات المحكمة، وإن لم يكن بجميعها على الأرجح. ولذلك، فإنني أخطط بنشاط لمواجهة أية احتمالات طارئة، وذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة المحكمة. وإذا ما لزم الأمر توفير موقع أكبر، فإن البلد المضيف سيوسع الموقع المختار أو سيوفر موقع آخر.

١٤ - وكلمة أخيرة عن المقر الدائم: فإلى جانب التصميم، يجب مناقشة مسألتين أكثر أهمية وإلحاحا: ملكية الأرض والمباني، وكيفية تمويل عملية التشييد. وبمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن هاتين المسألتين، سيحتاج الأمر إلى أن تنظر فيه الجمعية مرة أخرى.

١٥ - كما تعلمون، فإن هناك اتفاق مؤقت بشأن المقر بين المحكمة وهولندا. ويسعدني أن أبلغكم بأن خبراء المحكمة الجنائية الدولية والموظفين التابعين لي قد أحرزوا تقدما طيبا في التفاوض بشأن مشروع اتفاق نهائي، يقوم على أساس الصكوك و'المبادئ الأساسية' الحالية. وتم تقديم 'نص أولي' إلى الدورة العامة للمحكمة في حزيران/يونيه. غير أن هناك بضع مسائل لم تتم مناقشتها بعد. ويعكف رئيس القلم حاليا على استعراض النص، وسيقدم تعليقاته عليه في اجتماع سيعقد في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وسنتفق في ذلك الاجتماع على طرائق عقد الاجتماعات التالية، بغية التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع النص في أقرب وقت ممكن. وكما تعلمون، ستعرض نتائج المفاوضات على الجمعية وعلى البرلمان للحصول على موافقتيهما قبل أن يصبح من الممكن دخول الاتفاق حيز النفاذ.

١٦ - ويسعدني أيضا أن أبلغكم بأن الحكومة قد وافقت على الاتفاق المتعلق بالامتيازات والحصانات، وبأنني كُلفت بتوقيعه خلال هذا الأسبوع. وستتم هولندا عملية التصديق البرلماني إلى جانب التصديق على اتفاق المقر. وأود أن أكرر النداء الذي وجهته المحكمة، وأناشد جميع الأطراف من الدول التوقيع والتصديق على الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

١٧ - سيتعين على هذا الاجتماع للجمعية أن يتناول كثيرا من المسائل. وسأشير سريعا إلى مسألتين نهتم بهما بصفة خاصة.

١٨ - أولا، مشروع القرار المتعلق بالائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. وهولندا تؤيد هذا القرار تماما. غير أن ذلك لا ينطوي على أي شكل من منح الائتلاف أي اختصاص منفرد، أو منحه مركزا قانونيا خاصا في هولندا، وإن كنا نقر مع ذلك بمساهمة الائتلاف في المفاوضات بشأن النظام الأساسي وفي إنشاء المحكمة، ونعترف بالدور النشط الذي يواصل الائتلاف الاضطلاع به. وإنني على ثقة من أننا سنتمكن من الاتفاق على نص مشروع القرار.

١٩ - وثانيا، الميزانية. فبالمقارنة بميزانية الفترة المالية الأولى، زادت هذه الميزانية إلى أكثر من الضعف. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لم يكن مقبولا إلا لكون المنظمة لا تزال في طور الإنشاء. واتباع المعيار المعتاد في تبني معدل نمو صفري سيكون بالغ الضرر على وضع سياسات جديدة وإنشاء هياكل تنظيمية جديدة. كما أننا نقبل القول بأن عبء العمل يمكن أن يفرض زيادات أخرى مستقبلا. وقد قدمت لجنة المصارف والمالية بعض التوصيات البالغة الفائدة، التي اتفق مع معظمها. وتوجهي أن أرقب السياسة العامة، وأترك القرارات الإدارية التفصيلية لإدارة المحكمة. غير أنني أشعر بأنني يجب أن أسلط الضوء على مسألة بعينها في هذا السياق: عمل الأمانة الجديدة لجمعية الدول الأطراف. فالأمانة ستتخذ مقرا لها في لاهاي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأود أن أطلب إليكم جميعا أن تستعرضوا الأرقام بدقة. وشاغلي أنه يجب ألا نقلل من تقدير مهام ومسؤوليات أمانة جمعية الدول الأطراف، التي ستشمل أيضا دعم الفريق العامل المعني بالعدوان، وأنني بحاجة لأن أقتنع بأن الميزانية المقترحة تضمن بما فيه الكفاية توفر الدعم من المحكمة لهذه المؤسسة المستقلة. فعلينا أن نضمن أنكم، يا سيدي الرئيس، بل والجمعية نفسها، ستتلقون الدعم الواجب لأدائكم لمهامكم.

٢٠ - لتطمئنوا إلى استمرار التزام هولندا الثابت، كبلد مضيف وكدولة طرف على حد سواء، بالحفاظ على سلامة النظام الأساسي وعمل المحكمة بشكل فعال في لاهاي.

٢١ - لقد شرعت الإدارة العليا للمحكمة في العمل، وبمقدوري أن أبلغكم، من موقعي كمراقب لعمليات المحكمة، أننا نشعر بالثقة إزاء ما تحقق من تقدم، ونثق في قدرات كل المشاركين على المضي قدما إلى ما هو أبعد من ذلك.